

## النيابة الاستئنافية قررت تركه بسند اقامة



### العكره لـ"النهار": اقتطعوا افكاري وأثق بالمتقنين والكتاب ليتحركوا

٢٠٠٣/٢/١٥

حضر الى قسم المباحث الجنائية المركزية الجمعية الدكتور ادونيس العكره ومعه المحاميان جان سلوان ووليد داغر وتقرر تركه بسند اقامة بعد مراجعة النائب العام الاستئنافي في بيروت جوزف معماري. وافادت مصادر قريبة من وكلاء الدفاع ان العكره حضر الى قسم المباحث بناء على طلب التحقيق. وتم عرض الاوراق المتصلة بمحضر التحقيق الذي اجري معه الثلاثاء الماضي، على النيابة العامة الاستئنافية التي قررت تركه بسند اقامة. وكان العكره قد تعهد خطياً الثلاثاء الماضي عدم توقيع كتابه كما كان مقرراً أمس السبت في قاعة مار الياس - انطلياس. كذلك تعهد الناشر بشير الداغوق عدم معاودة طبع الكتاب الذي يتناول فيه اعتقاله في آب ٢٠٠١. وقالت مصادر في التحقيق ان قراراً اتخذ بسحب الكتاب من التداول وتمت مصادرة نحو ٦٠٠ نسخة منه.

"يريدون الاساءة اليّ": وفي حديث الى "النهار"، دعا الدكتور العكره "الكتاب والمتقنين والاساتذة الجامعيين في لبنان والوطن العربي الى التحرك وعدم السكوت عما جرى"، مؤكداً ان "لي ثقة كبيرة بهم، لانني مقتنع بان هؤلاء هم من بقوا للعرب على خريطة العالم". وكيف يفسر توقيفه ثم اطلاقه ومنع الندوة التي كانت مقررة عن كتابه؟ "استطيع ان اقول ان ثمة نية للإساءة اليّ شخصياً. لقد اقتطعوا افكاري. ومن قرأوا كتابي، اما انهم لم يفهموه، واما انهم يقصدون اذيتي". ورأى "انهم لو انهوا قراءة الفكرة في كتابي، لادركوا ان الكتاب عكس ما اتهمت به"، مشيراً الى "انني خدمت الجيش ١٥ عاماً في احلك الظروف. كذلك، فعلت في الجامعة اللبنانية. وغالبية الضباط من تلاميذي. فكيف اهين الجيش؟ انه اهلي ووطني". وقال: "لقد وجدوا بعض الامور التافهة المقتطعة من السياق العام، وكانت نتيجته عكس ما اتهمت به".

وهل يأمل في اعادة اطلاق كتابه؟ اجاب: "انا حالم كبير، واشعر بارتياح عندما استند اليه، الى ان يثبت الواقع مرارته. وفي ضوءه، اتصرف". واعلن في حديث الى "وكالة اخبار اليوم" انه سيتخذ قريباً قراراً في شأن نشر الكتاب عبر الانترنت، و"اعتقد انهم لن يتمكنوا من منعي. وانني في صدد استشارة محامين للقيام بتحريك قانوني للاعتراض على الاجراء المتخذ لجهة الطلب مني الغاء الندوة". وقال ان "التهم التي وجهت اليّ هي المس بالقضاء، والاساءة الى الدولة والمؤسسة العسكرية، والى دولة شقيقة. وقد اطلقت بعد التحقيق معي. لكن كتابي لم يطلق، وتمت مصادرته، واحيل ملفي على النيابة العامة التمييزية". وهل يشعر ان قلمه ارتكب الجرائم التي تم الادعاء بها عليه؟ اجاب ان "الادعاء هنا جاء منافياً تماماً لمضمون الكتاب، لان ما ورد فيه

يرفض هذه الادعاءات" لقد اقتطعوا بعض الجمل فشوهوها. افكار الكتاب لا تسيء الى الجيش ولا الى السلطة او القضاء ولا الى العلاقات مع سوريا، قصدوا اذيتي وهذه جريمة في حق وطن معروف بانه وطن الكتاب والحرية الفكرية". وعن تبليغه مضمون القرار الذي تولت بموجبه الاجهزة الامنية مهمة منع كتابه، قال: "لقد راجعت الدكتور بشير الداعوق صاحب دار الطليعة وسألته عن الحكم او القرار الذي تمت مصادرة الكتاب بموجبه، فقال لي انه لم يتسلم نسخة منه، وانما تبليغ من السلطات العسكرية انها تلقت قراراً قضائياً بذلك".

واصدر العكره البيان الآتي: "في انتظار انتهاء التحقيقات حول كتابه "عندما صار اسمي ١٦" الصادر عن عن دار الطليعة في بيروت، يؤسف الدكتور دونيس العكره تأجيل الندوة الفكرية لمناقشة هذا الكتاب، والتي كان موعدها السبت ١٥ الجاري في قاعة دير مار الياس - انطلياس، الى موعد لاحق تتوافر فيه الظروف المناسبة. وهو يعتذر عن هذا التأجيل للمشاركين في الندوة النائب عباس الهاشم، والدكاترة مارلين كنعان ومنيف حمدان وعصام سليمان، والاعلامية كاتيا سرور، كما يعتذر لجميع المدعوين الى حضورها، بسبب تعهده لدى السلطات الامنية الغاء عقدها في التاريخ المذكور".

على صعيد آخر، صدرت مواقف استنكار عدة لتوقيف العكره ومنع كتابه.

" \*ندوة العمل الوطني" اعلنت "ان لجنيتها التنفيذية اجتمعت برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص وبحثت في موضوع مصادرة كتاب الدكتور العكره وتوقفت عند اقدام السلطة على توقيف صاحب الكتاب بسبب نشره وملاحقة الناشر. واذ تستنكر هذا العمل المدان الذي يشكل اعتداء على حرية التعبير، وهي من الحريات العامة التي يكفلها الدستور تدعو السلطة الى الكف عن التعرض للحريات العامة، علماً ان الحريات الاعلامية والاكاديمية تأتي في طليعتها".

" \*حركة التجدد الديمقراطي" استنكرت احتجاز العكره ومصادرة كتابه. وطالبت "بالافراج عن حرية نشر الكتاب والكف عن المضايقات في حق المؤلف ودار الطليعة للنشر وصاحبها الدكتور بشير الداعوق". كذلك، طالبت "بملاحقة المسؤولين عن هذه الممارسات التي تندرج في اطار الخرق الفادح للحريات العامة والخاصة التي يكفلها الدستور والتي لا يكف بعض الاجهزة عن الاستهتار بها ملحقاً افدح الخسائر بלבنان ومصالحه وصورته".

" \*مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان" اعربت عن "قلقها الشديد بازاء ما بلغها وما تناقلته وسائل الاعلام، من تعرض الكاتب والاستاذ الجامعي الدكتور العكره للتوقيف والاستجواب، في مجموعة من التهم المنسوبة اليه، والمرتبطة جميعها بافكار الدكتور العكره وآرائه، والتي كان قد حاول التعبير عنها في كتاب له، كان من المزمع اصداره في اليومين المقبلين. وما يزيد من هذا القلق اقدام السلطات على مصادرة نسخة الكتاب المقصود ودهم مقر الجهة المسؤولة عن طبعه وتوزيعه وتوقيف صاحبها، السيد بشير الداعوق، والتهديد بملاحقته مع الكاتب جزائياً، واتخاذ سلسلة من الخطوات الاجرائية الممهدة لذلك". وقالت في بيان: "يهم المؤسسة ان تؤكد في هذا المجال، ان الاجراءات المتخذة ضد الكاتب والناشر والكتاب نفسه، هي بالتأكيد انتهاك واضح لحقوق انسانية اساسية ثابتة، غير قابلة للزوع او الحظر او حتى التنازل عنها، في اي ظرف كان ولا سيما المادة التاسعة عشرة منه، لجهة الحق الكامل والمكتسب لكل انسان في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء من دون اي تدخل، واستقاء الانباء والافكار وتلقيها واذاعتها باي وسيلة من دون تقييد بالحدود الجغرافية.

كما يهم المؤسسة ان تلفت الى ان محاولة تغطية هذه الانتهاكات بنصوص قانونية وضعية، او بتأويلات لها واجتهادات تشكل انتهاكاً اكبر وخطراً اشد على حقوق الانسان في لبنان، ذلك انها تمثل خرقاً لا يمكن القبول

به، للمبادئ العامة المكرسة عالمياً والمؤسسة للحق الانساني وللحريات العامة، والمتمثلة في اولوية المرجعية الدستورية على المرجعيات القانونية الوضعية، كما في اولوية الحقوق الاساسية والعامة للشخص الانساني على الدساتير والقوانين معاً. وفي الواقع اللبناني تحديداً، لقد نص دستور الدولة اللبنانية بوضوح على التزامها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وبالتالي فان هذا الاعلان، والمادة ١٩ منه، ذات الصلة في القضية الراهنة، يتقدمان اي نص قانوني وضعي آخر. اما لجهة التذرع بالنظام العام بغية اخضاع هذه الحقوق الاساسية والحريات العامة الطبيعية لقيود اخرى او بهدف حرمان اي شخص اياها، فهو ما سبق للاعلان العالمي نفسه ان حدده ووضع اسسه. ذلك ان هذه الحريات والحقوق لا يمكن ان تخضع لاي قيد قانوني وضعي، ولا يجوز انتزاعها من اي مواطن، الا في حال ما يهدف اساساً الى "ضمان الاعتراف بحقوق غيره وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع ديموقراطي"، كما اكدت بوضوح المادة التاسعة والعشرون من الاعلان. وهذا ما يبدو واضحاً ان الممارسة المشكو منها اليوم، لم تلتزمه ولا تقع ضمن منطوقه".

المجلس الثقافي للبنان الجنوبي" اعرب عن "بالغ استنكاره لاجراء ينتهك، في الصميم، حرية الرأي والتعبير التي يكفلها الدستور اللبناني وتشدد على احترامها شرعة حقوق الانسان". وناشد "المتقفين اللبنانيين وهيئاتهم المبادرة الى الاحتجاج على هذا التصرف التعسفي والمطالبة بالعودة السريعة عن مصادرة الكتاب واجراء التحقيق العادل في شأن توقيف المؤلف وعملية المصادرة انتصاراً لحرية الرأي والتعبير عنوان الحريات العامة والفردية".

\*فرع "الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة" في لبنان رأى "ان مصادرة كتاب الدكتور العكره ينال مرة اخرى من الحريات الاعلامية في لبنان، وهو عمل يسيء الى صورة لبنان ودوره الريادي على صعيد الفكر والممارسة الديموقراطية. كما يتعرّض للحريات الاكاديمية والدور النقدي المطلوب من المتقفين". واعتبر "ان اساليب مصادرة المطبوعات واقفال وسائل الاعلام وتحديد خطوط حمر للصحافيين تقود بالشعوب الى الورا".